طلا فمنه اية لاكيف في عام التعريف لبقاء احتمال عموم المجاز وبه اخذ على رواية الجامع الصغير وهو غير المجاز المتعارف الذي اختاره على رواية الاصل منه

الا اضافة

الى الملولي فلابد من النية هذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف في الوجوه كلها يحنث اذا تزاه لاختلاف

وقال محمد يحنث وان لم ينوه لاعتبار حقيقة الملك اذ الدين لا يمنع وقوعه للسيد عنده وتقيد الاكل من

هذه النخلة بثمرها لان المعنى الحقيقي متعذر في التمر بالتاء المثلثة لان يحنث باكله البسر والرطب والتمر منها

وانه يتناول الاكل بخلاف التمر بالتاء المثناة فانه لا يتناول البسر فهذا التمر يأكل عينه لان عينه مأكول عادة

فانها تفلق وتؤكل ويتخذ منها الكشكل والهريسة وقد يأكل من هذه الحنطة لم يحنث حتى بعضها

فان القضم الاكل بأطراف الاسنان وقد عرفت انه ليس بشرط في الحنث ثم ان ما ذكره قول ابي حنيفة

وقالا ان اكل من خبزها حنث وهل يحنث عندهما اذا اكل عينها ذكر محمد في الاصل ما يدل على

انه لا يحنث وذكر في الجامع الصغير ما يدل على انه يحنث كذا في البدائع وقال في الهداية وبه نقول

حنث عندهما وهو الصحيح لعموم المجاز وله ان له حقيقة مستعملة وهي فاضية على المجاز المتعارف

وقال شيخ الاسلام في المبسوط واكل عينه لا يحنث عندهما في الصحيح والخلاف فيما اذا لم يكن منه نية ذكره

في المبسوطين وهذا الرقيق يأكل منه ما ينبغ من خبز كان او غيره لان عينه غير مأكول فانصرف الى ما يتخذ منه

فلا يحنث لو استفه كما هو واقفا قلنا ان عينه غير مأكول لان الاكل على ما ذكر في المبسوط ايصال الشيء

الى جوفه بعينه مهشوما او غير مهشوم مضوغا او غير مضوغ مما يتأتى فيه القضم والمضغ فاكل عين

متعذر لا مهجور كما توهم والاستفاف اكل الشيء اليابس بالكف والشواء باللحم والطبخ بماطبخ

من اللحم والرأس برأس يكبس في التنانير ويباع في مصر غالبا بالعرف فان مبنى الايمان عليه والشحم

بشحم البطن وقالا يتناول شحم الظهر ايضا والخبز بخبز البر والشعير قال في المبسوط وان حلف

لا يأكل خبزا فاكل خبز حنطة او شعير حنث لانه خبز حقيقة وعرفا وان اكل من خبز غيرها لم يحنث

الا ان ينويه لانه لا يسمى خبزا مطلقا ولا يؤكل ذلك عادة في عامة الامصار وهذا صحيح في انه

لا عبرة للعادة مخصوصة ببعض البلاد ولذا لم يقيد المصنف قوله لان الخبز الارز عاقبل بعضهم بقوله ببلد

لا يفاد وصاحب الهداية بعد ما اجرى الكلام على وفق ما في المبسوط حيث قال وذلك خبز الحنطة والشعير

لانه هو المعتاد في البلدان قال ولو اكل خبز الارز بالعراق لم يحنث لانه غير معتاد عندهم

حتى لو كان بطبرستان او في بلد طعامهم

واتضح فساد ما في التلويح من ان حقيقة اكل الحنطة هو ان يقع الاكل

على نفس الحنطة بان يضعها في الفم فيمضغها منه

ذكر ذلك

طلا قال صاحب الكشف الخ الى قوله وذلك خبز الحنطة والشعير ليس في الاصل الذي بايدينا من نسخ الكشف كما لا يخفى على المتتبع

طلا قال محمد يحنث الخ الى قوله وبه نقول ليس في الاصل الذي بايدينا من نسخ الكشف كما لا يخفى على المتتبع

طلا وهو الصحيح الخ الى قوله وله ان له حقيقة مستعملة ليس في الاصل الذي بايدينا من نسخ الكشف كما لا يخفى على المتتبع

طلا وقال شيخ الاسلام الخ الى قوله وهذا الرقيق ليس في الاصل الذي بايدينا من نسخ الكشف كما لا يخفى على المتتبع

طلا فلا يحنث لو استفه الخ الى قوله والخلاف فيما اذا لم يكن منه نية ذكره في المبسوطين ليس في الاصل الذي بايدينا من نسخ الكشف كما لا يخفى على المتتبع

طلا وهذا الرقيق الخ الى قوله فانصرف الى ما يتخذ منه ليس في الاصل الذي بايدينا من نسخ الكشف كما لا يخفى على المتتبع

طلا فاكل خبز حنطة الخ الى قوله وذلك خبز الحنطة والشعير ليس في الاصل الذي بايدينا من نسخ الكشف كما لا يخفى على المتتبع

طلا ولو اكل خبز الارز الخ الى قوله حتى لو كان بطبرستان ليس في الاصل الذي بايدينا من نسخ الكشف كما لا يخفى على المتتبع

طلا اي حقه ان يقال لا خبز الشعير ببلد لا يعتاد وكذا في خبز الارز منه

ذلك يحنث فناقض آخر كلامه اوله ثم ان موجب اعتبار القيد المذكور عدم الطلاق الجواب في خبز الشعير ايضا

لانه ايضا في بعض البلاد لا يعتاد والفاكهة بالتفاح والشمش والبطيخ لا العنب والرمان والرطب والفقاع

والخابيص وقالا العنب والرمان والرطب فاكهة ايضا والتمر من رطبة التمر ايضا لانه يتأتى فيه القضم

فيما يأتي فيه الهشم والمضغ في حال ايصاله ذكره في المبسوط بالكوع منها تفسير الكوع عند ابي حنيفة ر ح

ان يخوض في الماء ويتناول بعينه من موضعه ولا يكون الكوع الا بعد الخوض في الماء لان الكوع وهو من

الانسان ما دون الركبة ومن الدواب الكعب كذا في القنية وفي الظهيرية فلا يحنث لو شرب منه بانائه هذا عند

وقالا اذا شرب بانائه يحنث لان المتعارف المفهوم منه ان كلمة من للتبعيض وحقيقة في الكوع وهي

مستعملة وانها يحنث بالكوع اجماعا فمنعت المصير الى المجاز فان كان متعارفا هذا اذا كان الحالف

على الشرب من رجلة واما اذا كان على الشرب من نهر يكون من هذا لابتداء الغاية وعندهما التبعيض

والمعنى لا يشرب بعض مائه وذلك ان النهر ليس من جنس المشروب فلابد من المصير الى المجاز اما في كلمة من

او في النهر ورجح ابو حنيفة الاول نظرا الى ان ابتداء الغاية اصل التبعيض على ما نقله الزنجي من المبرد

وعبد القاهر والزمخشري فكان من لم يتقل عن معناه الاصلي ورجح الثاني نظرا الى المتعارف بخلاف

الحلف من مائه وتحليف الوالي ليعلمه بكل واع في حال ولايته اي تعيد تحليف الوالي حالا ليعلمه بكل مفسد في البلد

بحال ولايته والضرب والكسوة والكلام والادخول الحيوة لا الغسل لانه معناه التطهير وتحقق ذلك في البئر

والقريب اي تقيد القريب بما دون الشهر في ليقضين ديني الى قريب والشهر بعيد وما اصطلح به فادام

قال ابن الانباري الادام ما يطيب الخبز ويصلحه وتتلذذ به الاكل وغير المايع واما الصبغ فمختص بالمايع

وهو ما يغمس فيه الخبز ويلون به كذا في المغرب وللتنبيه على عموم الادام قال وكذا الملح لا الشواء خلافا لمحمد

فانه قال كل ما يؤكل مع الخبز غالبا فهو ادام كاللحم والبيض ونحوهما ولا يحنث في لا يأكل من هذا

البسر فاكل رطبا ومن هذا الرطب او اللبن اللبن ليس بما كول بل مشروب الا ان ما تخاثر منه ماكول

فاكله ثم ان او خبز الذي هو آلة يستخرج ماؤه او دبس فاكل رطبا قال في المبسوط لان الرطب وان كان من

جنس البسر الا ان الانسان قد يمتنع من تناول احدهما ولا يمتنع من تناول الآخر فان كلا من الصفتين يصلح للتعيين

طلا من قال لبسر الرطب الخ الى قوله فاكل رطبا ليس في الاصل الذي بايدينا من نسخ الكشف كما لا يخفى على المتتبع

طلا وكذا تاج الشريعة الخ الى قوله وهو فيما يظهر ليس في الاصل الذي بايدينا من نسخ الكشف كما لا يخفى على المتتبع

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)